

تحقيقات حديثية ١

كشف اللثام عن طرق حديث غزبة الإسلام

تأليف

عبدالله بن يوسف الجديع

مكتبة الرشد
الرياض

كشِفُ اللّٰهِ
عَنْ طَرُقِ حَدِيثِ غُزْبَةِ الْإِسْلَامِ

جميع حقوق محفوظة للمؤلف
الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م



مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤

تلكس ٤٠٥٧٩٨ رشد اس جي

تلفون ٤٥٨٣٧١٢ - ٤٥٩٤٤٧٢

تحقيقات حَدِيثِيَّة ①

كشفُ اللثامِ عن طُرُقِ حَدِيثِ غُرَبَاءِ الْإِسْلَامِ

تَأَلَّفَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ الْحُبَيْرِيُّ

مكتبة الرشد
الرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ به من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهدُ
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،
صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم تسليماً كثيراً.
أما بعد ..

فلقد جرى الكثير من أئمتنا على جمع طرق أحاديث معينة، وافرادِ
الحديث منها بجزء، لكثرة طرقه، أو لأهميته في موضوعه، فسلكت هذا
المسلك اتساعاً بهم، وجرياً على منهاجهم، خاصة وأن الكثير من هذه
الأحاديث التي بهذه الصفة ربّما وافقته في تحقيق كتاب، وربما كان أصلاً
من الأصول، فأتناوله بالتتبع، فيطول ذلك طويلاً لا تحتمل حواشي الكتاب
إيراد مثله، فأفرده بجزء .

وهذا الجزء الذي بين يديك من هذا القليل، تناولت فيه حديث «بدأ
الاسلام غريباً...» تتبعُ فيه طرقه تخريجاً وتحقيقاً، وربّما ضمّنتُ كلامي
حول الحديث فوائد حديثية مهمّة، تراها مفهومة في آخره، مع الحرص على
تبيين وضبط الصحيح من ألفاظه(*) .

(*) لشيخ الإسلام ابن تيمية شرح قيم لهذا الحديث، مطبوع ضمن مجموع الفتاوى
٢٩١/١٨ هو جدير بالقراءة، وموضوع «الغربة» تناوله بالشرح والبيان غير واحد
من أهل العلم، ومن أجل ما وقفت عليه من ذلك، كتاب «الغرباء» للحافظ أبي بكر
الآجري، و«كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة» للحافظ ابن رجب الحنبلي،
وهما مطبوعان، وتناوله الامام ابن القيم في كتابه القيم «مدارج السالكين» ١٩٤/٣
وما بعدها.

وهذا الحديث الجليل حرّى بذلك، فإنه قد تضمن البشارة لأهل السنة، وهو تسليّة لهم كذلك إذ أنّه يثبت أنّ قلتهم بين أهل الباطل دليل كونهم على الحق والصواب دون من سواهم.

ومن خلال هذا التحقيق الذي بين يديك ثبت أنّ هذا من جملة الأحاديث المتواترة تواتراً لفظياً، وهو أمر لا تخفى عزّته في الأحاديث. وقد سمّيته : «كشف اللثام عن طرق حديث غربة الإسلام». والله تعالى أسأل أن ينفعني به ومن نالته يده، وهو المستعان، ولا حول ولا قوة الا بالله.

وكتب

أبو محمد عبدالله بن يوسف الجديع

الجمعة ٢ / شوال / ١٤٠٧هـ

الموافق ٢٩ / مايو / ١٩٨٧م

كشف اللثام عَنْ طُرُقِ حَدِيثِ غُرَبَةِ الْإِسْلَامِ

الفصل الأول : المسانيد

الفصل الثاني : المراسيل

الفصل الثالث : جملة القول في طرق هذا الحديث وألفاظه

الفصل الرابع : ضبط متن هذا الحديث وتفسير غريب ألفاظه

الفصل الأول

المسانيد

١ — حديث أبي هريرة رضي الله عنه

له عنه طرق:

الأولى: أبو حازم سلمة بن دينار عنه به مرفوعاً.

ووقفت عليه من وجهين عنه:

الأول: يزيد بن كيسان عنه، بلفظ:

«بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»

أخرجه مسلم رقم (١٤٥) وابن ماجه رقم (٣٩٨٦) وأبو عوانة في «المستخرج» ١٠١/١ والآجري في «الغرباء» رقم (٤) والبيهقي في «الزهد الكبير» رقم (٢٠٤) وابن منده في «الإيمان» رقم (٤٢٣) والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ص: ٢٣ والهروي في «ذم الكلام» ق: ١٣١/ب — ١٣٢/أ.

ورواه الخطيب في «تاريخه» ٣٠٧/١١ وزاد في روايته عقبه:

قال أبو هريرة: والذي نفسي بيده، لا تقوم الساعة حتى لا يدري القاتل فيم قتل ولا المقتول فيم قتل، والذي نفس أبي هريرة بيده، لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل على القبر، فيتمرغ عليه كما تتمرغ الدابة، ويقول:

وَدَدْتُ أَنِّي مَكَانَكَ يَا صَاحِبَ الْقَبْرِ.

فقال له رجل: ممّ ذاك يا أبا هريرة؟

قال: من الهرج.

قال: وما الهرج؟
قال: القتل، القتل.

قلت: إسناد الخطيب بهذه الزيادة إلى يزيد بن كيسان جيد.

الثاني: بكر بن سليم الصوّاف عنه بلفظ:
«الإسلام بدأ غريباً، وسيعودُ كما بدأ، فطوبى للغرباء».
قالوا: يا رسول الله، وما الغرباء؟
قال: «الذين يصلحون عند فساد الناس».

أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٤٦٢/٢ وابن الطبري في «السنة»
١١٢/١ — ١١٣ من طريقين عنه به.

قلت: وبكر هذا شيخ ليس بالقوي، يُكْتَبُ حديثه ولا يحتجُّ به، فإسناد
ضعيف من هذا الوجه بهذه الزيادة في تفسير الغرباء.
يؤكد ضَعْفَهُ أن بكرًا هذا روى الحديث مرةً عن أبي حازم عن سهل بن
سعد به مرفوعاً.

أخرجه الدولابي في «الكنى» ١٩٢/١ — ١٩٣ والطبراني في «المعجم
الصغير» ١٠٤/١ وفي «المعجم الكبير» ٢٠٢/٦ وابن عدي في «الكامل»
٤٦٢/٢ والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (١٠٥٥) والهروي في «ذم
الكلام» ق: ١٣١/أ — ب.

قلت: وهذا من اضطراب بكر فيه.

الثانية: عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي عنه به مرفوعاً.

ولفظه.

«إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

أخرجه أحمد ٣٨٩/٢ وابن أبي شيبة في «المصنف» ٢٣٧/١٣ والطحاوي
في «مشكل الآثار» ٢٩٨/١ وابن منده رقم (٤٢٢) والقضاعي رقم (١٠٥١)

والهروي ق: ١٣١/ب من طريقين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه به.
قلت: وإسناده جيد قوي.

الثالثة: درهم أبو إسحاق الفصيل — إن كان محفوظا —

قال بحشل في «تاريخ واسط» ص: ١٤٦: حدثنا تميم بن المنتصر قال: حدثنا علي بن عاصم عن محمد بن سعد عن درهم أبي إسحاق الفصيل عن أبي هريرة قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُوْدُ غَرِيْبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، الْمَتَمَسِّكَ يَوْمَئِذٍ بِسُنَّتِي كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ».

قلت: وهذا إسناده ضعيف، علي بن عاصم هو الواسطي ضعيف مشهور، وابن سعد ودرهم لا أدري مَنْ هُما.

الرابعة: نعيم المُجَمِّر، وسعيد بن أبي سعيد المقبري عنه.

ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» ١٥٨/٢ ورواه الخطيب في «الموضح» ١٤١/١ — ١٤٢ من طريق إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني أبي عن عمر ابن شيبة بن أبي كثير مولى أشجع، وثور بن زيد، وخاله موسى بن ميسرة، الدَّيْلِيْن، وغيرهم عن نعيم المُجَمِّر وعن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة — رفعوا الحديث — قالوا: قال رسول الله ﷺ:

«يَعُوْدُ الْإِسْلَامُ كَمَا بَدَأَ، وَإِنَّهُ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُوْدُ غَرِيْبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

قيل: يا رسول الله، مَنْ الغرباء؟

قال: «الَّذِينَ يَصْلَحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ».

قال ابن أبي حاتم عقبه: قال أبي: «عمر بن شيبة مجهول، وهذا حديث

موضوع».

قلت: يعني بهذا الإسناد، وليس علته عمر بن شيبة فإنه مُتَابِع، ومُتَابِعَاهُ

ثَقَاتَان، والإمام أبو حاتم لم يُردِ إعلاله به، وليس في سياق قوله إلا بيان حاله،

وإنما علته إسماعيل أو أبوه، فإنَّهما جميعاً ضعيفان.

أَمَّا إِسْمَاعِيلُ فَإِنَّهُ مَخْلُطٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا أَنْ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فَإِنَّهُ بَصِيرٌ بِهِ، وَقَدْ انْتَقَى لَهُ، وَأَمَّا أَبُوهُ — وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو أُوَيْسَ الْمَدَنِيِّ — فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ لِسُوءِ حِفْظِهِ.

وَلَيْسَ يَبْلُغُ بِهِمَا الضَّعْفُ حَدَّ الْوَضْعِ، لَكِنْ إِسْمَاعِيلُ قَدْ يُشَبَّهُ لَهُ الشَّيْءُ مِمَّا لَا أَصْلَ لَهُ.

تَنْبِيْهُ:

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ وَهُمْ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

٢ — حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيْبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

قَالَ: قِيلَ: وَمَنْ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: «التُّزَاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ».

لَهُ عَنِ الْأَعْمَشِ طَرِيقَانِ:

الْأَوَّلَى: حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْهُ.

وَرَوَى عَنْهُ مِنْ وَجْهِهِ:

الْأَوَّلُ: أَبُو كَرِيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (كُوفِيٌّ، ثِقَةٌ حَافِظٌ).

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ رَقْمَ (٢٧٦٤ — تَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ) عَنْهُ بِهِ، دُونَ تَفْسِيرِ الْغُرَبَاءِ.

الثَّانِي: سَفِيَّانُ بْنُ وَكَيْعٍ (ضَعِيفٌ، يُعْتَبَرُ بِهِ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ رَقْمَ (٣٩٨٨) بِهِ.

الثالث: زكريا بن عدي (كوفي، ثقة ثبت).

أخرجه الدارمي في «مسنده» رقم (٢٧٥٨).

الرابع: أبوبكر بن أبي شيبة (حافظ مقدّم).

أخرجه في «مصنفه» ٢٣٦/١٣ وعنه: أحمد وابنه عبد الله ٣٩٨/١

وأبو يعلى رقم (٤٩٧٥) وابن وضاح في «البدع» ص: ٦٥ والآجري في

«الغرائب» رقم (٢) والخطّابي في «غريب الحديث» ١٧٤/١ — ١٧٥

والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ص: ٢٣ والبغوي في «شرح السنة»

رقم (٦٤) والرافعي في «تاريخ قزوين» ١٣٩/١.

والرافعي ذكره بدون زيادة تفسير الغرباء.

وزاد الخطيب في حديثه:

قال عبدان: هم أصحاب الحديث الأوائل.

قلت: عبدان هو عبد الله بن أحمد الجوالقي الأهوازي الحافظ الحجة.

الخامس: عمر بن حفص بن غياث (كوفي، ثقة).

أخرجه أحمد الدورقي في «مسند سعد بن أبي وقاص» رقم (٨٨)

والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٩٧/١ — ٢٩٨ والطبراني في «الكبير»

١٢٢/١٠.

لم يذكر الطبراني في حديثه تفسير الغرباء.

وتحرّفت «النزاع» إلى «الرعا» عند الطحاوي، ولا أحسبها إلا من الطابع،

فإن طبعة الكتاب سقيمة للغاية.

السادس: يوسف بن منازل^(١) الكوفي (ثقة).

أخرجه الطحاوي ٢٩٨/١ وأحال متنه على ما قبله.

السابع: سهل بن عثمان (رازي ثقة).

أخرجه البيهقي في «الزهد» رقم (٢٠٨).

(١) تحرّف إلى «مبارك» في طبعة «المشكل».

الثامن: محمد بن آدم المصيصي (ثقة، لا بأس به).

أخرجه الآجري رقم (١).

لكن خالف في تفسير الغرباء، فقال:

قيل: ومن هم يا رسول الله؟ قال: «الذين يصلحون إذا فسَد الناس».

ورواه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» ق: ٢٥/أ من طريق الآجري بإسناده به مثله، لكنه قال: «الأعمش عن أبي صالح» بدل: «الأعمش عن أبي إسحاق».

وهذا خطأ قطعاً، فإنَّ الآجري — كما تراه — إنما ذكره على ما يوافق رواية الجماعة، وقد نظرته في أصل خطِّي صحيح من كتاب «الغرباء» فكان على ما ذكرت.

فاتفق حديث هؤلاء الجماعة على كونه عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله.

لكن رواه الهروي في «ذم الكلام» ق: ١٣١/أ فقال: أخبرنا أحمد بن الحويص أخبرنا أحمد بن محمد بن شارك حدثنا أبو جعفر زهير /ح/ وحدثنا عمر بن إبراهيم — إملاء — حدثنا جعفر بن عبد الله بن يعقوب حدثنا محمد ابن هارون، قالوا: حدثنا أبو كريب حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُوْدُ غَرِيْبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغَرَبَاءِ».

قيل: يا رسول الله، وما الغرباء؟

[قال]: «النَّزَاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ».

قلت: وهذا سند صحيح، لكنه مخالف لرواية الترمذي عن أبي كريب، ومخالف لرواية الجماعة عن حفص بن غياث، وروايتهم أولى، والترمذي أثبت، ولا أدري الوهم فيه مِمَّن.

الثانية: أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان عنه.

أخرج الطحاوي في «المشكّل» ٢٩٨/١ من طريق محمد بن عبد العزيز الواسطي، وابن عدي في «الكامل» ١١٣٠/٣ من طريق مخلد بن مالك، كلاهما عنه به.

زاد في حديثه تفسير الغرباء، لكن قال: «نوازع الناس». قلت: وإسناده إلى أبي خالد صحيح. تنبيهان:

الأول: قال الترمذي: «هذا حديث حسنٌ غريب صحيح من حديث ابن مسعود، وإنّما نعرفه من حديث حفص بن غياث عن الأعمش، وأبو الأحوص اسمه عوف بن مالك بن نضلة الجشمي، تفرّد به حفص». قلت: كلا، لم يتفرّد به حفص، كما بيّنته.

قال ابن عدي: «لا يُعرف هذا الحديث إلا بحفص بن غياث عن الأعمش، وبه يُعرف، وحكم الناس بأنه حديثه عن الأعمش، حتّى حدّثناه الخضر بن أمية وغيره عن مخلد بن مالك عن أبي خالد عن الأعمش».

الثاني: قال ابن عدي: «ولا أعلم يرويه عن أبي خالد غير مخلد بن مالك». قلت: بل تابعه محمد بن عبد العزيز الواسطي عند الطحاوي — كما سلف — وهو صدوق فيه لين.

درجة هذا الحديث:

إسناده صحيح، جميع رجاله ثقات أثبات حتى آخرهم.

وقد صحّحه الترمذي — كما سبق — وقال في «العلل الكبير» ٨٥٤/٢: «سألتُ محمداً — يعني البخاري — عن هذا الحديث؟ فقال: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير حفص بن غياث وهو حديث حسن». وكذا صحّحه البغوي، وتفرّد حفص سبق ردّه.

وأبو إسحاق هو: عمرو بن عبد الله السبيعي، والأعمش هو: سليمان بن مهران، وأبو الأحوص سمّاه الترمذي فيما سبق.
فإن قيل: كيف سلّمْتَ تصحيحه، وأبو إسحاق مدّلس وقد عنعن، وهو مختلط أيضاً.

قلنا: هذا من أهون ما يكون تعليلاً، وهو مندفع فيما نرى، وإليك بيانه:
أما وصف أبي إسحاق بالتدليس فثابت، إلا أنه لم يثبت ذلك منه هنا لنقول به، أو نردّ به الخبر، وليس مجرّد الوصف بالتدليس يُردّ به ما رواه الموصوف به بالعننة، ذلك لأننا في هذه الحالة إنّما نحكم بتدليسه باحتمال، والأصل عدم إirاده على الثقة، وهذا من لازم التسليم بثقته وعدالته، وهذا المذهب — فيما نرى — أصحّ ممّا خالفه من جهة النظر، وليس احتمال تدليس الثقة بأدنى من احتمال خطئه، إلّا إذا غلب التدليس على رواياته، ورأينا الأئمة النقاد يتقونها ما وردت بصيغة احتمال السماع كـ «عن» فالأمر حينئذ بمنزلة غلبة الخطأ على حديث الراوي، فإنّه يلين حديثه بذلك ويضعّف.

قال يعقوب بن شيبة الحافظ: سألت يحيى بن معين عن التدليس، فكرهه وعابه، قلت له: أفيكون المدّلس حجة فيما روى أو حتى يقول: حدّثنا، وأخبرنا؟ فقال: «لا يكون حجة فيما دلّس».

وقال يعقوب: سألت عليّ بن المديني عن الرجل يدّلس أيكون حجة فيما لم يقل: حدّثنا؟ قال: «إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدّثنا». رواهما الخطيب في «الكفاية» ص: ٤٨٣ بسند صحيح.
وأبو إسحاق لم يغلب التدليس على حديثه، ولم يثبت ذلك عنه في هذا الحديث.

قال الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي الحافظ: «وحدّث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش، ما لم يُعلَم أنّه مدّلس يقوم مقام الحجة» (المعرفة والتاريخ له ٦٣٧/٢).

قلت: وهذه فائدة عزيزة.

وأما وصف أبي إسحاق بالاختلاط فثبت أيضاً، لكنه مقيد بكونه في آخر عمره قبل موته، وهو مندفع هنا لأمرين:

الأول: أنَّ راويه عنه سليمان بن مهران الأعمش الحافظ كبير قديم.

والثاني: أنَّ التحقيق قبول رواية مَنْ وُصِفَ من الثقات بالاختلاط مطلقاً ما لم يفحش خطؤه، وأبو إسحاق لم يكن تغيّره شديداً، وهذه طريقة الشيخين: البخاري ومسلم.

وإني لأعجب من بعض الناس يردّون حديث أبي إسحاق مطلقاً، إن عنعن قالوا: هو مدلس، وإن بين سماعه قالوا: هو مختلط، وهذا من أفسد شيء يكون، فإنَّ أبا إسحاق موصوف بالحفظ والإتقان، ومعدود في كبار الحفاظ من التابعين، ويُقَارَن بالزهري في كثرة الرواية.

تحرير القول في تفسير الغرباء في هذا الحديث:

اتَّفَق الجماعة عن حفص بن غياث — سوى محمد بن آدم — على تفسير الغرباء تفسيراً واحداً، فزادوا جميعاً:

قيل: ومن الغرباء؟ قال: «النزاع من القبائل».

ووافقهم أبو خالد الأحمر عن الأعمش.

وقال محمد بن آدم المصيصي عن حفص بن غياث:

قيل: ومن هم يارسول الله؟ قال: «الذين يصلحون إذا فسد الناس».

ورواية الجماعة أصح وأرجح.

له عنه طرق :

الأولى: نافع عنه، وروي عنه من وجوه مرفوعاً.

الأول: ليث بن أبي سليم عنه، بلفظ:

«بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء».

أخرجه البزار رقم (٣٢٨٨ - كشف الأستار) والقضاعي في «مسند الشهاب»^(١) رقم (١٠٥٤) من طريق جرير - وهو ابن عبد الحميد - عن ليث به.

قال البزار: «لا نعلم رواه عن ليث إلا جرير».

قلت: وإسناده صالح في الشواهد والمتابعات، لحال ليث، فإنه ضعيف يكتب حديثه للاعتبار.

وقد اضطرب في حديثه هذا، فرواه عنه جرير مرةً هكذا، ورواه مرةً عنه عن مجاهد عن ابن عباس به مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «الكبير» ٧٠/١١.

ورواه مرةً فقال: عن مجاهد، فذكره مرسلًا.

أخرجه ابن أبي شيبة ٢٣٧/١٣.

ولا يقال: لعله عنده من جميع هذه الوجوه، فإنَّ حال ليث لا تحتمل ذلك.

الثاني: أيوب السخيتاني عنه، بلفظ:

«بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، وليأرزن الإسلام بين

المسجدين كما تأرز الحية في جحرها».

(١) وقع في إسناده خطأ: جرير وليث، وإنما الصواب ما أثبتته - كما هو عند البزار، وكما

يؤكد قوله الآتي - وقد اغتر محقق كتاب القضاء بهذا فحسبها متابعة لليث، ولا يعرف

لجرير عن نافع رواية، وكان صغيراً حين مات نافع.

أخرجه الهروي في «ذم الكلام» ق: ١٣١/ب قال: أخبرنا أحمد بن محمد ابن أحمد بن عليّ البوشنجي أخبرنا هارون بن أحمد الإستراباذي حدثنا أبو زيد خالد بن النضر القرشي حدثنا موسى بن العباس حدثنا بشر بن عبد الله الدارمي حدثنا زهير بن مروان عن أيوب به.

قلت: وفي الإسناد جماعة لم أعرفهم.

الثالث: الكوثر بن حكيم عنه، بلفظ.

«ألا إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً، فطوبى للغرباء يوم القيامة».

قيل له: ومن الغرباء يا رسول الله؟ قال ﷺ: «الذين إذا فسد الناس

صلحوا».

أخرجه أبو يعلى — كما في «المطالب العالية» ق: ١٠٨/ب — حدثنا روح

بن حاتم حدثنا هشيم عن الكوثر بن حكيم.

قلت: إسناده ضعيف جداً، الكوثر كوفي منكر الحديث، متروك، ليس

بشيء.

الثانية: سالم بن عبد الله عن أبيه مرفوعاً:

. رواه أبو عقيل يحيى بن المتوكل، فجعله مرة: عن أمه أم يحيى قالت:

سمعت سالم بن عبد الله به، ولفظه:

«بدأ الإسلام غريباً، ولا تقوم الساعة حتى يكون غريباً كما بدأ، فطوبى

للغرباء حين يفسد الناس، ثم طوبى للغرباء حين يفسد الناس».

أخرجه ابن وضاح ص: ٦٥ هكذا.

وأخرجه البيهقي في «الزهد» رقم (٢٠٢) عن أبي عقيل من وجه آخر،

وقال فيه: حدثني أمي أنها سمعت سالم بن عبد الله بن عمر — قال يحيى:

وقد رأيت سالمًا يحدث عن أبيه — أن رسول الله ﷺ يقول:

«إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود كما بدأ، فطوبى للغرباء، ألا لا غربة على

مؤمن ما مات مؤمناً».

وجعله أبو عقيل مرّةً: عن أبيه قال: سمعتُ سالم بن عبد الله، به، نحو لفظ ابن وضّاح.

أخرجه الهروي في «ذم الكلام» ق: ١٣١/ب.
قلت: وهذا الاضطراب ليس بمستنكر الوقوع من أبي عقيل، وذلك لأنّه ضعيف، فالإسناد ضعيف لأجله.

الثالثة: محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عنه مرفوعاً:

أخرجه مسلم رقم (١٤٦) والبيهقي في «الزهد» رقم (٢٠٣) و «الدلائل» ٥٢٠/٢ وابن منده في «الإيمان» رقم (٤٢١) من طريق شعبة بن سوار حدثنا عاصم — وهو ابن محمد العمري — عن أبيه عن ابن عمر به، بلفظ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيْبًا كَمَا بَدَأَ، وَهُوَ يَأْرُزُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرُزُ الْحَيَّةُ فِي حَجْرِهَا».

قلت: وهذا المتن بهذا الإسناد أصحّ ألفاظ الحديث عن ابن عمر.

٤ — حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

أخرجه الطحاوي في «المشكّل» ٢٩٨/١ والبيهقي في «الزهد» رقم (٢٠٠) وابن الطبري في «السنة» رقم (١٧٣) والهروي في «ذم الكلام» ق: ١٣١/ب من طريقين عن عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني يحيى بن سعيد عن خالد بن أبي عمران حدثنا أبو عياش قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَإِنَّهُ سَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

قالوا: ومَنْ هم يا رسول الله؟

قال: «الذين يصلحون حين يفسد الناس». وأخرجه الهروي أيضاً من طريق عبد الله بن وهب حدثني الليث بالإسناد مثله.

قلت: وهذا إسناد صالح للاعتبار، من أجل أبي عيَّاش راويه عن جابر، فإنه مصري مجهول الحال، ولا يُعرف اسمه.

٥ — حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

أخرجه أحمد وابنه عبد الله ١٨٤/١ وأبو يعلى رقم (٧٥٦) وأبو عمرو الداني ق: ٢٥/أ — ب عن هارون بن معروف أنبأنا عبد الله بن وهب أخبرني أبو صخر أن أبا حازم حدثه عن ابن لسعد بن أبي وقاص قال: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ وهو يقول:

«إِنَّ الْإِيمَانَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِمَنْ عَزَّ لِلْغُرَبَاءِ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ لِيَأْرِزَنَّ الْإِيمَانَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ فِي جُحْرهَا».

قال أبو يعلى في حديثه: «الإسلام» بدل: «الإيمان». وتابع هارون: عبد الله بن أبي موسى بالإسناد مثله، لكن قال: «إلى المدينة» بدل: «بين هذين المسجدين».

أخرجه أحمد الدورقي في «مسند سعد» رقم (٨٧). وتابعهما: عمر بن حفص الشيباني، فقال في الإسناد: «عن ابن سعد وأحسبه عامر» وساق المتن إلى قوله: «الغرباء».

أخرجه البزار رقم (٣٢٨٦ — كشف). وتابعهم: أحمد بن صالح، بنحو لفظ الدورقي، وجزم في الإسناد بأن ابن

سعد هو عامر.

أخرجه ابن منده في «الإيمان» رقم (٤٢٤).
قلت: وأحمد بن صالح ثقة ثبت حَفِظَ علماً وتيقنه: أنَّ ابن سعد هو عامر.
فالإسناد إذاً إسناد حَسَن، رجاله جميعاً ثقات، وأبو صخر اسمه حميد بن
زياد الخراط لا بأس به.

وربما يكون على طريقة بعض الناس فيه مخالفة لرواية مَنْ رواه عن أبي
حازم عن أبي هريرة التي خرَّجها آناً.
وهذا فيما نرى غير وارد هنا، لأنَّ أبا حازم مكثراً، لا يُنكر أن يكون
الحديث عنده من وجوه وتخطئة أبي صخر فيه لا تستقيم لما ذكرنا.

★ ★ ★

٦ — حديث عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه

أخرجه الترمذي رقم (٢٧٦٥) — تحفة الأحوذى — ويعقوب بن سفيان
في «المعرفة» ٣٥٠/١ والطبراني في «الكبير» ١٦/١٧ وابن عدي في «الكامل»
٢٠٨٠/٦ وأبو الشيخ في «حديث آدم بن أبي إياس وغيره» ق: ١٧٧/ب وأبو
نعيم في «الحلية» ١٠/٢ والخطيب في «الجامع» ١١٢/١ وأبو عثمان الصابوني
في «الرسالة في الاعتقاد» رقم (٩٢) والهروي في «ذم الكلام» ق: ١٣٢/أ
من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
المزني عن أبيه عن جده أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«إِنَّ الدِّينَ لَيَأْرُزُ إِلَى الْحِجَازِ، كَمَا تَأْرُزُ الْحَيَّةُ إِلَى جَحْرَهَا، وَلِيَعْقِلَنَّ الدِّينُ
فِي الْحِجَازِ مَعْقِلَ الْأُرُويَّةِ^(١) مِنْ رَأْسِ الْجَبَلِ، إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيْباً وَيَرْجِعُ
غَرِيْباً، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ: الَّذِينَ يَصْلَحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُنَّتِي».
تَابِعَ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْبَلِيِّ عَنْ كَثِيرٍ بِهِ، بَلْفَظٍ:

(١) الْأُرُويَّةُ: الشاة الواحدة من شياه الجبل، وجمعها: أُرُوى.. (نهاية ٢٨٠/٢).

«إِنَّ هَذَا الدِّينَ — وعند بعضهم: الإسلام — بَدَأَ غَرِيْباً وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ، فطوبى للغرباء».

فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ الْغُرَبَاءُ؟

قَالَ: «الَّذِينَ يُحْيُونَ سُنَّتِي — زاد بعضهم: مَنْ بَعْدِي — وَيَعْلَمُونَهَا عِبَادَ اللَّهِ».

أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ رَقْمَ (٣٢٨٧ — كَشَفَ الْأَسْتَارَ) وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ فِي «الزَّهْدِ» رَقْمَ (٢٠٧) وَالْقُضَاعِيُّ رَقْمَ (١٠٥٢، ١٠٥٣) وَالْخَطِيبُ فِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» ص: ٢٣ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْعِلْمِ» ١٢٠/٢ وَغِيَاضُ فِي «الْإِلْمَاعِ» ص: ١٨ — ١٩ وَالْهَرَوِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ. وَسِيَاقُ بَعْضِهِمْ مُخْتَصِرٌ.

درجة هذا الحديث وتحقيق حال كثير:

قال الترمذي: «حديث حسن».

قلت: وقد جرى — رحمه الله — على تحسين حديث كثير بن عبد الله، وتصحيحه أحياناً، وهو ممّا نوزع فيه، وحكم عليه الذهبي بالتساهل المطلق لتصحيحه حديث: «الصُّلْحُ جَائِزٌ...» وهو مشهور به، وعلى حكم الذهبي جرى بعض من يشتغل بالحديث من المعاصرين، فصاروا يطرحون سائر ما حَكَمَ عليه الترمذي بصحّة أو حُسْنٍ، وارتأوا وجوبَ النظر في تلك الأخبار. وهذا الحكم من الذهبي — على جلالته — إسراف وإجحاف، ومنهم تقليد مُفْسِدٍ، وما زال الأئمة منذُ عُرِفَ «جامع الترمذي» يعتمدون تصحيحه وتحسينه، كيف لا وهو خرّيج البخاري وتلميذه؟!.

ولكنّا مَعَ ذَلِكَ نقول: إِنَّ الترمذي قد يحكمُ على خَبَرٍ بصحّة أو حُسْنٍ يَرَاهُ غَيْرَهُ مِنْ نَقَادِ الْأَئِمَّةِ غَيْرِ صَحِيحٍ وَلَا حَسَنٍ، فيكون هذا بمنزلة اختلافهم في الرجل من رجال الإسناد جرحاً وتعديلاً، وحينئذ نُصِيرُ إِلَى الرَّاجِحِ بِالْحُجَّةِ. وهذا الحديث من هذا القبيل، فإنه من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو

ابن عوف المزني عن أبيه عن جدّه، وهي سلسلة مشهورة، رويت بها أحاديث ليست بالكثيرة، تفرّد فيها كثير بأبواب من العلم.

وكان مذهب كبار أئمة النقد وهاء هذا الإسناد، فقد اتّفق على ذلك إماما الجرح والتعديل — بلا منازع — أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. فروى عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: «كثير بن عبد الله ليس يسوى شيئا».

قال عبد الله: «ضرب أبي على حديث كثير بن عبد الله في المسند، ولم يحدث به»^(١).

وقال أبو طالب عنه: «منكر الحديث، ليس بشيء»^(٢).

وأما يحيى، فقال في رواية الدّوري والمفضل الغلابي ومعاوية بن صالح وابن محرز: «ضعيف الحديث»^(٣).

وبيّن شدّة ضعفه بقوله في رواية الدارمي، ورواية أخرى لابن محرز: «ليس بشيء»^(٤).

وقال في رواية للدّوري: «حديث كثير ليس هو بشيء»^(٥).

(١) رواه ابن عدي ٢٠٧٨/٦ بسند صحيح، ونحوه العقيلي ق: ١٨٣/أ.

(٢) الجرح والتعديل ١٥٤/٢/٣.

(٣) تاريخ يحيى ١٤٤/٣ جرح ١٥٤/٢/٣ معرفة الرجال نص ١٦٤/٦ كامل ٢٠٧٨/٦ عقيلي ق: ١٨٣/أ مؤلف الدارقطني ٣٢٧/١ مجروحين ٢٢٢/٢ واقتصر بعضهم على قوله: ضعيف.

(٤) تاريخ الدارمي نص ٧١٣/٦ كامل ابن عدي، مجروحين، عقيلي، معرفة الرجال نص ٩٧/.

(٥) تاريخه ٢٣٢/٣.

وبيّن طرح حديثه في رواية ابن أبي مريم عنه: «حديثه ليس بشيء، ولا يكتب»^(٦).

ووافقهما سائر أئمة الجرح والتعديل، بل رمّاه بعضهم بالكذب، فقال
الآجري: سئل أبو داود عنه؟ فقال: «كان أحد الكذابين، سمعتُ محمد بن
الوزير المصري يقول: سمعتُ الشافعي — وذكر كثير بن عبد الله بن عمرو
ابن عوف — فقال: ذاك أحد الكذابين، أو: أحد أركان الكذب»^(٧).

قلتُ: وهذا جرح غاية في الشدّة، يطرح رواياته مطلقاً، ولا أحسب أحمد
ويحيى طرحا حديثه ولم يريا كتابته إلّا لأمرٍ شديد، ولا أبعد أن يكون هو
الكذب كما صرّح به الشافعي وأبو داود.

لكن خالف في هذا البخاري فكان يرى ثبوت حديثه، وعلى أثره جرى
الترمذي، فنقل المزي عن الترمذي قال:

قلت لمحمد في حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جدّه: في الساعة
التي تُرجى في يوم الجمعة، كيف هو؟

قال: «حديثٌ حسنٌ، إلّا أن أحمد بن حنبل كان يحمل على كثير، يُضعّفه
وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري — يعني على إمامته — عن كثير بن
عبد الله»^(٨).

قلت: فكان من حجة البخاري على تعديله وتثبيت حديثه: رواية يحيى
ابن سعيد الأنصاري عنه.

والجواب عنه: أنّه محمولٌ على كون يحيى خفيّ عليه حاله فروى عنه،

(٦) كامل ٢٠٧٨/٦ بسند صحيح.

(٧) تهذيب الكمال ١١٤٤/٣.

(٨) المرجع السابق.

وليسَ هذا بغريب، فقد وقعَ مِن كثيرٍ ممَّن هم أعلى من يحيى إمامةً ونقداً الروايةُ عن مجروحين لم يتبيَّن لهم من أحوالهم ما يدَّعونَ به حديثهم، وتبيَّن ذلك لغيرهم.

فالتحقيق: أنَّ خلافَ البخاري والترمذي في حال (كثير) لغيرهما من أئمة النقد ليسَ هو من التساهل في شيء، وإنَّما هو من باب خفاء وجه الجرح له، مع ثبوت ما يضادّه وهو رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عنه، ولا أحسب من جرُّو على وصف الترمذي بالتساهل يجرُّو على وصف البخاري به.

وإنَّما الصواب أن يقال: مَنْ عَلِمَ حُجَّةَ على مَنْ لم يعلم، فهذا الشافعي عَلِمَ كَذِبَهُ — أعني كثيراً — وتابعه أبو داود، وأحمد ويحيى يطرحان حديثه مطلقاً، مع موافقة سائر أئمة النقد لمذاهبهم وساق ابن عدي جملةً من مروياته — لعلَّها أكثر ماله، فإنَّه مُقلٌّ — وفيها من النكارة ما لا يخفى أمره. فكثير متروك الحديث، وإِهٍ جدًّا، ليس ممَّن يُحتَجَّ بحديثه ولا يُستشهد.

وأما قولُ يعقوب بن سفيان: «وقد تكلم في كثير من لو سكَّت عنه كان أنفع له، وإنَّما تكلم فيه الجاهلون به وبأسبابه»^(١).

فلا أحسبه يجري على منهج النقد الصحيح، فليس كلام النقاد كلام المتخبَّط الجاهل، وليس الشافعي وأحمد وابن معين ممَّن يُرْسَلُ الكلامُ جُزافاً.

٧ — حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

رُوي عنه من طرق مرفوعاً وموقوفاً:

(١) المعرفة والتاريخ ٣٥٠/١.

الأولى: سفيان بن عوف القارّي عنه مرفوعاً.

أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» رقم (٧٧٥) وأحمد ١٧٧/٢، ٢٢٢ وابن وضّاح في «البدع» ص: ٦٤ ويعقوب بن سفيان في «المعرفة» ٥١٧/٢ والآجري في «الغرباء» رقم (٥٢، ٦) والبيهقي في «الزهد» رقم (٢٠٥) عن عبد الله بن لهيعة قال: حدثني الحارث بن يزيد عن جندب بن عبد الله أنه سمع سفيان بن عوف القارّي يقول: سمعتُ عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ ذات يوم ونحن عنده: «طوبى للغرباء».

قيل: ومَن الغرباء يا رسول الله؟

قال: «ناسٌ صالحون قليلٌ في ناسٍ سوءٍ كثيرٍ، مَن يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ».

وَكُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا آخِرَ حِينٍ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «سَيَأْتِي نَاسٌ مِّنْ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نُورُهُمْ كَضَوْءِ الشَّمْسِ».

قلنا: ومَن أولئك يا رسول الله؟

قال: «فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ، الَّذِينَ يُتَّقَى بِهِمُ الْمَكَارِهِ، يَمُوتُ أَحَدُهُمْ وَحَاجَتُهُ فِي صَدْرِهِ، يُحْشَرُونَ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ».

قلت: وإسناده صالح للاعتبار، جندب بن عبد الله هذا كوفيٌّ مجهولُ الحال، لم يوثِّقه غير العجليّ وحده، وفيه نظر.

الثانية: عبد الله بن أبي مليكة عنه به مرفوعاً.

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» ص: ١٤٩ — ومن طريقه: أبو نعيم في «الحلية» ٢٥/١ — قال: حدثني سفيان بن وكيع حدثنا عبد الله ابن رجاء عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «أَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى اللَّهِ الْغُرَبَاءُ».

قيل: ومَن الغرباء؟

قال: «الفرّارون بدينهم، يبعثهم الله عزّ وجلّ يوم القيامة مع عيسى بن مريم عليه السلام».

قال سفيان بن وكيع: إني لأرجو أن يكون أحمد بن حنبل منهم. وأخرجه البيهقي في «الزهد» رقم (٢٠٦) من طريق أخرى عن سفيان بن وكيع به.

قلت: وإسناده ضعيف، لضعف سفيان بن وكيع.

الثالثة: سليمان بن هرمز عنه به موقوفاً:

قال الإمام أحمد في «الزهد» ص: ٧٧: حدثنا الهيثم بن حميد^(١) حدثنا محمد بن مسلم أخبرنا عثمان بن عبد الله بن أوس عن سليمان بن هرمز عن عبد الله بن عمرو، فذكر نحو رواية ابن أبي مليكة من قول عبد الله. قلت: وهذا إسناده فيه نظر، عثمان بن عبد الله ليس بالمشهور، وسليمان لم أعرفه.

الرابعة: أبو عبد الرحمن الحُبليّ — عبد الله بن يزيد — عنه موقوفاً:

رواه أبو عمرو الداني في «الفتن» ق: ٢٥/ب من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ حدثنا حيوة بن شريح عن شرحبيل بن شريك أنه سمع أبا عبد الرحمن الحبلي يقول: سمعتُ عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: طوبى للغرباء: الذين يصلحون عند فساد الناس. قلت: وإسناده لا بأس به.

(١) في القلب من كونه حميد، وأميل إلى أن «حميد» تحرّف عن «جميل» وذلك لأن الإمام أحمد يروي عن «ابن جميل» دون الأول. ثم وجدتُ ابن القيم ساق الحديث بإسناد أحمد المذكور في «مدارج السالكين» ١٩٥/٣ وفيه: ابن جميل، فالحمد لله.

جملة القول في طرق حديث عبد الله بن عمرو:

تبين لك من تحقيقنا لطرق هذا الحديث أن الثلاثة الطرق الأولى مما يصلح للاعتبار في ظاهر الأمر، والرابعة ثابتة لذاتها، لكن التحقيق أنه لا يشد بعضها بعضاً لاختلاف متونها، فإنها جميعاً اتفقت على تفسير الغرباء، لكن التفسير في كل منها يختلف عن التفسير في الأخرى، سوى الثانية والثالثة، إلا أنهما طريقان لحديث واحد بمتن واحد اختلف فيه رفعاً ووقفاً، فلا يقال: تقوي إحداهما الأخرى، وأنا أميل إلى ترجيح الرفع مع ضعف الإسناد.

أما الطريق الرابعة فلا أراها تنفع لتقوية حديث غير عبد الله بن عمرو مع القول بثبوتها، لجواز أن تكون من رأى عبد الله نفسه، ولا يقال: لها حكم الرفع، لأن مثلها يقال من قبل الرأي.

★ ★ ★

٨ — حديث أنس بن مالك رضي الله عنه

له عنه طرق:

الأولى: سنان بن سعد عنه:

أخرجه ابن ماجه رقم (٣٩٨٧) قال: حدثنا حرملة بن يحيى حدثنا عبد الله بن وهب أنبأنا عمرو بن الحارث وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُوْدُ غَرِيْبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

ورواه الطحاوي في «المشكل» ٢٩٨/١ من طريق الليث حدثني يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس به مرفوعاً نحوه.

قلت: وهذا سند مصري، صالح للاعتبار، لحال راويه عن أنس سنان بن سعد أو سعد بن سنان، فإنه ليس بالقوي وفي حديثه نكارة، وقد اختلف في

اسمه — كما ترى — أهو سنان بن سعد أم على القلب؟ وقد صَوَّب البخاري وابن يونس وغيرهما أنه سنان بن سعد.

الثانية: محمد بن قيس عنه:

أخرجه ابن عدي ١٨٢٣/٥ قال: حدثنا علي بن إسحاق بن زاطيا حدثنا عثمان بن عبد الله حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن قيس عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: فذكره مثل الذي قبله.

قلت: وهذا إسناد تالف، لحال عثمان بن عبد الله — وهو الأموي — فإنه واهٍ جداً، مُتَّهَم بالكذب، ولا أعرف محمد بن قيس عن أنس إلا بهذا الإسناد.

الثالثة: الحسن البصري عنه:

أخرجه أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» ق: ٩٦/أ — وعنه: أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٢١٢/١ — قال: حدثنا أبو عبد الرحمن بن المقرئ قال: حدثنا إسماعيل بن زياد قال: حدثنا حميد بن موسى الرازي قال: حدثنا أبو عصمة عاصم بن عبد الله قال: حدثنا عباد بن منصور عن الحسن عن أنس به مرفوعاً نحو الأول.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عباد بن منصور بصري مدلس وليس بالقوي، وكان قدرياً، ولم أجد بعض من دونه.

الرابعة: مالك بن دينار عنه:

أخرجه الخطيب في «تاريخه» ٢٥٧/١٢ من طريق حاتم بن الليث قال: حدثني حكاممة بنت عثمان بن دينار قالت: حدثني أبي عن أخيه مالك بن دينار عن أنس به مرفوعاً مثله.

قلت: وهذا إسناد واهٍ جداً.

عثمان بن دينار، ذكره العقيلي في «الضعفاء» ق: ١٤٤/ب وقال: «تروي عنه حكاممة ابنته أحاديث بواطيل، ليس لها أصل» وقال: «أحاديث حكاممة تشبه

حديث القصاص ليس لها أصول».

وقال ابن حبان في «الثقات» في ترجمة «عثمان» المذكور ١٩٤/٧:
«وحكامة لا شيء».

الخامسة: عبد الله بن يزيد الدمشقي عنه مرفوعاً:

وَأَتِ تَخْرِيجَهُ وَسِيَاقَهُ بَعْدَ حَدِيثٍ، وَذَكَرْتَهُ هُنَاكَ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ
مَعَ أَنَسٍ.

خلاصة القول في حديث أنس:

ضعيف لذاته، صالح للاعتبار من الوجه الأول فقط دون سائر الطرق
لوهائها.

٩ — حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه

أخرجه الحافظ تَمَامُ الرَازِي في «الفوائد» ق: ١٥٦/ب من طريقين عن
سليمان بن سلمة الخبائري حدثنا المؤمل بن سعيد الرحبي عن إبراهيم بن
أبي عبله عن واثلة بن الأسقع عن النبي ﷺ قال:

«بَدَأَ الْإِسْلَامَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُوْدُ كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ الْغُرَبَاءُ؟

قَالَ: «الَّذِينَ يَصْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ».

أَحَدُ الطَّرِيقَيْنِ مُخْتَصَرٌ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ.

الخبائري المذكور منكر الحديث، ليس بشيء، قال ابن أبي حاتم: «سمع
منه أبي ولم يحدث عنه، وسألته عنه؟ فقال: متروك الحديث لا يُسْتَعْلَمُ بِهِ،

فذكرت ذلك لابن الجنيد، فقال: صدق، كان يكذب، ولا أحدث عنه بعد هذا» (جرح ١٢٢/١/٢).

وقال ابن أبي حاتم أيضاً عن أبيه في ترجمة «مؤمل بن سعيد»: وسليمان ابن سلمة منكر الحديث» (جرح ٣٧٥/١/٤).

وقال النسائي: «ليس بشيء» (ضعفاء ص: ٥٠).
وشيخه مؤمل شامي منكر الحديث.

قال أبو حاتم الرازي: «منكر الحديث» (جرح ٣٧٥/١/٤) وقال أبو حاتم بن حبان: «منكر الحديث جداً، فليست أدري وقع المناكير في روايته منه أو من سليمان بن سلمة، لأن سليمان كان يروي الموضوعات عن الأثبات، فإن كان منه، أو من مؤمل، أو منهما معاً، بطل الاحتجاج بروايته يرويانها» (مجروحين ٣٢/٣ - ٣٣).

قلت: والحديث مروى عن واثلة من وجه آخر مقروناً بغيره وهو الآتي بعده.

١٠ - حديث أبي الدرداء وأبي أمامة وواثلة وأنس رضي الله عنهم

أخرجه الآجري في «الغرائب» رقم (٥) والطبراني في «الكبير» ١٧٨/٨ - ١٧٩ وابن عدي ٢٠٨٩/٦ وابن حبان في «المجروحين» ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ والبيهقي في «الزهد» رقم (٢٠١) والخطيب في «تاريخه» ٤٨١/١٢ من طريق كثير بن مروان الشامي حدثنا عبد الله بن يزيد الدمشقي قال: حدثني أبو الدرداء وأبو أمامة الباهلي وأنس بن مالك وواثلة بن الأسقع، قالوا: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال:

«إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً، فطوبى للغرباء».

قالوا: يا رسول الله، ومن الغرباء؟

قال: «الذين يصلحون إذا فسَدَ الناسُ، ولا يُمارونَ في دينِ الله، ولا يُكفرونَ أهلَ القبلةِ بذنبٍ». بعضهم يختصره.

وساقه ابن حبان مطولاً، وهو الحديث المعروف بحديث المراء من أفراد كثير، وهذا جزء منه.

قلت: وإسناده وإِه بمرة، من أجل كثير بن مروان، فإنه شامي ليس بشيء. قال الدوري عن ابن معين: «ضعيف، وقد سمعتُ أنا منه^(١)» وفي موضع آخر: «شامي، ليس بشيء^(٢)» وقال المفضل الغلابي عنه: «شامي، قد رأيته^(٣)، كان كذاباً» وقال محمود بن غيلان: «أسقطه أحمد وابن معين وأبو خيثمة^(٤)» وقال ابن الجنيدي: «ليس بقوي^(٥)» وقال أبو حاتم: «يكتبُ حديثه ولا يحتج به^(٦)»، وقال يعقوب بن سفيان: «شامي، ليس حديثه بشيء^(٧)» وقال ابن عدي: «ولكثير بن مروان أحاديث ليست بالكثيرة، ومقدار ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه^(٨)» وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، لا يجوز

(١) تاريخه ٤٠٥/٤ ضعفاء العقيلي ق: ١٨٣/أ.

(٢) تاريخه ٤٢٧/٤ ضعفاء العقيلي ق: ١٨٣/أ كامل ابن عدي ٢٠٨٩/٦ تاريخ بغداد ٤٨٢/١٢.

(٣) تاريخ بغداد ٤٨٢/١٢ بسند صحيح.

(٤) تعجيل المنفعة ص: ٣٤٩.

قلت: ولا أدري كيف يتفق هذا النقل عن الإمام أحمد مع روايته عنه، إلا أن يكون كتبَ عنه أولاً ثم أمر بالضرب عليه، فلم يُضرب.

(٥) جرح ١٥٧/٢/٣.

(٦) جرح ١٥٧/٢/٣ وتحرفت في «اللسان» ٤٨٤/٤ كلمة «يكتب» إلى «يكذب» وهو تحريف قبيح جداً.

(٧) المعرفة ٤٥٠/٢ تاريخ بغداد ٤٨٢/١٢.

(٨) كامل ٢٠٩٠/٦.

الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب^(٩).
قلت: مَنْ لَيِّن القول فيه — كأبي حاتم وابن الجنيّد — فلعله لم يطلع
منه على ما اطلع عليه ابن معين وغيره.

١١ — حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه

أخرجه الطبراني في «الكبير» ٣١٤/٦ والخطيب في «الموضّح» ٣٩٢/١
والهروي في «ذم الكلام» ق: ١٣٢/أ من طريق إبراهيم بن الحسن العلاف
حدثنا عبيس بن ميمون عن عون بن أبي شذاد عن أبي عثمان النهدي عن
سلمان قال: قال رسول الله ﷺ:
«إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا».

زاد الخطيب والهروي في حديثهما: «فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».
قلت: إسناده ضعيف جداً، وهو حديث منكر من هذا الوجه، لحال عبيس
بن ميمون، فإنه منكر الحديث، متروك.

١٢ — حديث عبد الرحمن بن سنّة

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» ٧٣/٤ ونعيم بن حماد في
«الفتن» ق: ١٣٧/أ وابن وضاح ص: ٦٥ وابن عدي في «الكامل» ١٦١٥/٤
والخطّابي في «غريب الحديث» ١٧٦/١ والهروي في «ذم الكلام» ق: ١٣٢/أ

(٩) مجروحين ٢٢٥/٢.

من ضرق عن إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن يوسف بن سليمان عن جدته ميمونة عن عبد الرحمن بن سَنَّة أنه سمع النبي ﷺ يقول:

«بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، ثُمَّ يَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

قيل: يا رسول الله، وَمَنْ الْغُرَبَاءُ؟

قال: «الَّذِينَ يَصْلَحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَنْحَازَنَّ الْإِيمَانُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا يَحُورُ السَّيْلُ [الدَّمْنُ]، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيَأْرَزَنَّ الْإِسْلَامُ إِلَى مَا بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرَزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا».

قلت: نعيم بن حماد لم يذكر في حديثه «الغرباء» والزيادة في المتن منه.

قال ابن عدي: «ولا أعرف لعبد الرحمن بن سَنَّة غير هذا الحديث، ولا يُعرف إلا من هذه الرواية التي ذكرتها».

وهذا الحديث هو الذي عناه البخاري بقوله: «عبد الرحمن بن سَنَّة عن

النبي ﷺ»، وحديثه ليس بالقائم» (التاريخ الكبير ٢٥٢/١/٣).

قلت: ووجه ما ذكر: أَنَّ الْحَدِيثَ مُعَلَّ بِعِدَّةٍ عِلَلٍ:

الأولى: إسماعيل بن عياش، شامي، ثبت في الشاميين، ضَعِيفٌ فِي غَيْرِهِمْ

وحديثه هنا عن مدني.

لكن هذه العلة زائلة بمتابعة يحيى بن حمزة — فيما ذكر الحافظ في

«الإصابة» ٢٨٥/٦ — ويحيى هذا شامي ثقة.

الثانية: ابن أبي فروة، مدني، متروك، كَذَبَهُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ.

وبه أعلَّ الحديث غير واحد من الأئمة.

قال ابن أبي حاتم في ترجمة «ابن سَنَّة»: «روى عن النبي ﷺ حديثاً،

ليس إسناده بالقائم، لأنَّ رَاوِيَهُ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فَرُوءَةَ» (جرح ٢٣٨/٢/٢).

وقال ابن السكن أيضاً في ترجمة «ابن سَنَّة»: «مخرج حديثه عن إسحاق

وهو لا يعتمد عليه» (إصابة ٢٨٥/٦).

وقال ابن عبد البر في ترجمة المذكور أيضاً في «الاستيعاب» ٥١/٥ —
حاشية «الإصابة» —: «وفي الإسناد عنه ضعف».

وقال الهيثمي في «المجمع» ٢٧٨/٧: «وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي
فروة، وهو متروك».

وقال ابن حجر في «التعجيل» ص: ٢٥١: «وفي سنده إسحاق بن عبد
الله بن أبي فروة، وهو واه».

وقال في «الإصابة» ٢٨٥/٦: «وإسحاق ضعيف جداً».
قلت: هو آفة الإسناد.

الثالثة والرابعة: يوسف بن سليمان وجدته مجهولان.
فالإسناد ساقط لا يُعتبر به.

١٣ — حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

أخرجه الطبراني في «الأوسط» — كما في «المجمع» ٢٧٨/٧ — من
حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:
«بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيْبًا، وَسَيَعُوْدُ غَرِيْبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».
قال الهيثمي: «وفيه عطية وهو ضعيف».

قلت: عطية هذا هو ابن سعد العوفي، ضعيف الحديث.

١٤ — حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه

أخرجه الطبراني في «الكبير» — كما في «الجامع الأزهر» للمناوي

١٠٦/٣ ب — عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُرَوَى الْأَرْضُ دَمًا، وَيَكُونَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا» فذكر الحديث.

قلت: ومن عادة المناوي نقل الحديث بتخريجه من «المجمع» لكنني احتجته لأنَّ مخرَج الحديث الذي هو الطبراني سقطَ ذكره من مطبوعة «المجمع» فقد ساقه الهيثمي فيه ٢٧٩/٧ دون ذكر مخرجه. ومُسند أبي موسى من جملة القسم الذي لا زالَ مفقوداً من «المعجم الكبير».

قال الهيثمي: «وفيه سليمان بن أحمد الواسطي، وهو ضعيف». قلت: بل هو متروك الحديث، وكذَّبه غير واحد.

١٥ — حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

تقدَّم في الكلام على حديث «عبد الله بن عمر» وبينتُ هناك أن ليث بن أبي سليم قد اضطرب فيه، فمرّة يرويه عن نافع عن ابن عمر، ومرّة عن مجاهد عن ابن عباس، ومرّة عن مجاهد مرسلًا، فأغنى ما ذكرته هناك عن إعادته مستقلاً، لأنَّ مثله — فيما أرى — لا يصلح في باب الشواهد، ولم يأتِ قائماً بنفسه فأذكره مستقلاً، وإنَّما رأيت أن أذكره برقم لثلاث يظنُّ ظان أنني أغفلته.

١٦ — حديث سهل بن سعد رضي الله عنه

تقدم في الكلام على حديث «أبي هريرة» والقول فيه يشبه القول في الذي قبله.

١٧ — حديث رجل من الصحابة رضي الله عنه

أخرجه أحمد ٤٦٣/٣ قال: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا عوف قال: حدثني علقمة المزني قال: حدثني رجل قال: كنت في مجلس فيه عمر ابن الخطاب بالمدينة، فقال لرجل من القوم: يا فلان، كيف سمعت رسول الله ﷺ ينعت الإسلام؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الإسلام بدأ جذعاً، ثم ثنيّاً، ثم رباعياً، ثم سدسياً^(١)، ثم بازلاً». قال: فقال عمر بن الخطاب: فما بعد النزول إلا النقصان.

وأخرجه في موضع آخر ٥٢/٥: حدثنا روح حدثنا عوف عن علقمة بن عبد الله المزني بالإسناد به نحوه.

قلت: وهذا إسناد صحيح إلى علقمة، وعلقمة ثقة، إلا أنه يروي عن مُبهم، فالإسناد ضعيف لأجله.

قال الهيثمي: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه راوٍ لم يُسم، وبقيّة رجاله ثقات» (مجمع ٢٧٩/٧).

١٨ — حديث علي رضي الله عنه

أخرجه الدّيلمي في «مسند الفردوس» — كما في «زهر الفردوس» ج ٢ ق ١٤١/ب و «المقاصد الحسنة» رقم (٦٥٨) — قال: أخبرنا أبو بكر أحمد ابن سهل السراج الصوفي — إذناً — عن أبي طالب حمزة بن محمد الجعفري عن عبد الواحد بن أحمد الهاشمي عن أحمد بن منصور بن يوسف الواعظ

(١) ذكر ابن الأثير الحديث في «النهاية» ٣٥٤/٢ وفيه «سدسياً» بياء واحدة، وقال: «السّدس من الإبل ما دخل في السنة الثامنة، وذلك إذا ألقى السنّ التي بعد الرباعية».

عن علاّن بن يزيد الدينوري عن جعفر بن محمد الصوفي عن الجُنَيْد عن السَّري السَّقْطِي عن معروف الكرخي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه عن عليّ بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قال: «طَلَبُ الْحَقِّ غُرْبَةٌ».

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» ٥/١٦١/أ — ب من طريق أبي بكر السَّراج المذكور بالإسناد به، لكن سقط منه ذكر «علاّن بن يزيد الدينوري». ويبدو أن إسقاطه ليس في أصل التصنيف، وإنما هو من ناسخ، لأنّ السخاوي قال عقب إيراد الحديث بإسناد الديلمي: «ومن هذا الوجه أخرجه ابن عساكر في تاريخه مسلسلاً أيضاً بالصوفية».

وأخرجه الهروي في «منازل السائرين» — كما في «المناهل السلسلة» ص: ٣٣٧ — عن حمزة المذكور، لكن وقع اسم أبيه فيه: عبد الله، وباقي الإسناد مثله به.

وقال الهروي: «وهذا حديث غريب، ماكتبته عالياً إلا من رواية علاّن». قلت: إسناده صوفيّ وإه.

حمزة الجعفري، وعبد الواحد بن أحمد، وأحمد بن منصور، وعلاّن، جميعاً مجهولون.

قال الذهبي: «علاّن بن زيد (كذا) الصوفي، لعلّه واضع هذا الحديث الذي في منازل السائرين...». وساق الحديث (ميزان ٣/١٠٧).

الفصل الثاني

المراسيل

وَالْمُرْسَلُ ضَعِيفٌ وَلَوْ صَحَّ إِسْنَادُهُ إِلَى مُرْسِلِهِ

١ — مُرْسَلُ أَبِي عَثْمَانَ بْنِ سَنَّةَ

أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ الْحَافِظُ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» ٨٢/٢ — ٨٣ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مَندُويَةَ حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْبَزَّازِ حَدَّثَنَا أَبُو سَيَّارٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي ابْنُ سَنَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيْبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى يَوْمئِذٍ لِلْغُرَبَاءِ». قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِلَى ابْنِ سَنَّةَ.

ابن مندويه، أصبهاني ثقة، قال أبو نعيم: «كثير الحديث، ثقة أمين، عارف بحديثه» (تاريخ أصبهان ٩٥/٢).

وشيخه البزاز، أصبهاني ثقة أيضاً، قال أبو نعيم: «شيخ ثقة، كتب الكثير بمكة وبأصبهان، وفارس» (تاريخ أصبهان ٨٢/٢).

وأبو سيار هو محمد بن عبد الله بن المستورد، بغدادى قديم أصبهان، قال أبو العباس السراج: «ثقة مأمون» (تاريخ بغداد ٤٢٧/٥).

وباقى رجال الإسناد ثقات من رجال «التهذيب»: ابن شبيب هو الحبطي، وأبوه شبيب بن سعيد، ويونس هو ابن يزيد الأيلي، وابن شهاب هو الزهري. وأما ابن سَنَّةَ فقد اختلف فى صحبته، والصواب أنه تابعي، وهو أبو عثمان الخزاعي، شامي يُعرف بكنيته.

ولا أبعد أن يكون هو الذي وَقَعَ اسمه في حديث ابن أبي فروة السابق:
عبد الرحمن بن سُنَّة، وقد صرَّح هناك بِسَماعه من النبي ﷺ، غير أنَّ
وهاء الإسناد حال دون الحكم بصحته.

وبعد كتابة هذا التحقيق وقفتُ على تخريج ابن عبد البر لهذا الحديث
في «بيان العلم» ١١٩/٢ من طريق ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن
شهاب قال: حدثني أبو عثمان بن سُنَّة، فذكره مرفوعاً، لكن قال: «إنَّ
العلم...» بدل: «الاسلام».

وهذه متابعة قوية لشبيب بن سعيد.

٢ — مُرسل المطلب بن عبد الله بن حنطب

قال الامام أحمد — كما في «مدارج السالكين» ١٩٤/٣ —: حدثنا
عبد الرحمن بن مهدي عن زهير عن عمرو بن أبي عمرو — مولى المطلب
ابن حنطب — عن المطلب بن حنطب عن النبي ﷺ قال:
«طوبى للغرباء».

قالوا: يا رسول، ومن الغرباء؟

قال: «الذين يزيّدون إذا نقصَ الناس»^(١).

قلت: وهذا إسناد جيّد إلى المطلب.

ابن مهدي علّم لا يخفى.

وزهير هو ابن محمد التميمي، ثقة، مستقيم الحديث إذا روى عنه ابن
مهدي وأبو عامر العقدي، وحديثه من رواية غيرهما: إن كان من رواية

(١) قال ابن القيم: «فإن كان هذا الحديث بهذا اللفظ محفوظاً لم ينقلب على الراوي لفظه،
وهو: الذين ينقصون إذا زاد الناس، فمعناه: الذين يزيّدون خيراً وإيماناً وتقياً إذا نقص
الناس من ذلك، والله أعلم» (مدارج ١٩٤/٣ — ١٩٥).

العراقيين عنه فحَسَن، وإن كان من رواية الشاميين عنه فضعيف، وهُنا قد روى عنه ابن مهدي وهو لم يرو عنه إلا صحيح حديثه.
وعَمرو بن أبي عمرو، ثقة صدوق، إنما أنكر عليه حديث «مَنْ أتى بهيمة» ولا بأس به فيما سوى ذلك.
والمطلّب هو ابن عبد الله بن حنطب المخزومي، تابعي ثقة.

٣ — مُرسل الحسن بن أبي الحسن البصري

له عنه طريقان:

الأولى: المبارك بن فضالة عنه:

أخرجه ابن وضّاح في «البدع» ص: ٦٦ قال: حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا أسد بن موسى قال: حدثنا المبارك بن فضالة عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال:

«إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيْبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

قالوا: يا رسول الله: كيف يكون غريباً؟

قال: «كَمَا يُقَالُ لِلرَّجُلِ فِي حَيٍّ كَذَا وَكَذَا: إِنَّهُ لَغَرِيْبٌ».

قلت: المبارك بن فضالة صدوق، إلا أنه كثير التدليس فاحشُهُ، ولم يُبَيِّن سماعه.

الثانية: عوف الأعرابي عنه:

أخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» ق ٢٥/أ من طريق خشيش بن أصرم حدثنا هوزة وسعيد بن عامر عن عوف عن الحسن أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيْبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

قلت: وإسناده صحيح إلى الحسن.

٤ - مُرْسِل مجاهد بن جَبْر

سبق ذكره في الفصل الأول في الكلام على حديث عبد الله بن عمر، وإنما ذكرته هنا لئلا يُستدرك علينا.

٥ - مُرْسِل شريح بن عبيد الحضرمي

قال ابن جرير في «تفسيره» ١٢٥/٢٥: حدثنا يحيى بن طلحة قال: حدثنا عيسى بن يونس عن صفوان بن عمرو عن شريح بن عبيد الحضرمي قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيْبًا، أَلَا لَا غُرْبَةَ عَلَى الْمُؤْمِنِ، مَامَاتِ مُؤْمِنٌ فِي غُرْبَةٍ غَابَتْ عَنْهُ فِيهَا بَوَاكِيهِ إِلَّا بَكَتْ عَلَيْهِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ» ثُمَّ قرأ رسول الله ﷺ: «فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ» [الدخان: ٢٩].
ثُمَّ قال: «إِنَّهُمَا لَا يَنْكِيَانِ عَلَى الْكَافِرِ».

قلت: وهذا إسناد مُعْضَل، شريح ثبت لي بعد دراسة حاله أنه يُرْسِلُ عن الصحابة، ولم يسمع من أحدٍ منهم، انظر تعليقي على «الأسامي والكنى» للإمام أحمد نص/٣٣٩.

وفي الإسناد أيضاً يحيى بن طلحة شيخ ابن جرير، وهو اليربوعي، ليس بذاك القوي، قال النسائي: «ليس بشيء» (ضعفاء ص: ١١٠) وكذبه علي بن الحسين بن الجنيد (تهذيب التهذيب ٢٣٤/١١) وهذا جرح شديد لَمْ يُسَلِّمْ لابن الجنيد، فقد خطأه فيه الصَّغَانِي — فيما ذكر ابن حجر — وردّه الذهبي في «الميزان» ٣٨٧/٤ فقال بعدما ساق حديث ابن عباس مرفوعاً: «مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَمْ يَزِدْ مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا»: «أفحش علي بن الجنيد فقال: كَذِبٌ وَزُورٌ».

قلت: وظاهر السياق^(١) يفيد أن قول ابن الجنيد إنما هو حكمه على هذا حديث بهذا الإسناد بأنه كذبٌ وزور لا الحكم على يحيى بن طلحة، وهذا الحديث يرويه يحيى عن أبي معاوية عن ليث عن طاوس عن ابن عباس، وإعلاله بليث أصح، وهو ابن أبي سليم، فإنه ضعيف الحديث، والحديث لا يبلغ حدَّ الكذب والزور، فإنه وردَ من غير وجه.

ولقد قاربَ ابن حبان الصواب فذكره في «الثقات» ٢٦٤/٩ وقال: «وكان يُعرب عن أبي نعيم».

وأصاب الذهبي فقال: «صويلح الحديث». فحديثه صالح للاعتبار، ليس بمطروح.

٦ — مُرْسَلُ بَكْرِ بْنِ عَمْرِو الْمُعَاظِيِّ

أخرجه ابن وضاح ص: ٦٥ قال: حدثنا محمد بن سعيد قال: حدثنا نعيم ابن حماد قال: حدثنا ابن وهب عن عقبة بن نافع عن بكر بن عمرو المعافري قال: قال رسول الله ﷺ: «طوبى للغرباء: الذين يمسكون بكتاب الله حين يُترك، ويعلمون بالسنة حين تُطفأ».

قلت: وإسناده ضعيف معضل، بكر بن عمرو إنما يروي عن التابعين، فهو من أتباع التابعين، ثم هو شيخ ليس بالمشهور، ونعيم بن حماد إمام في السنة،

(١) ويؤكد أنه ابن أبي حاتم أخرج الحديث في «تفسيره» — كما في «تفسير ابن كثير» ٣٢٦/٥ — قال: حدثنا علي بن الحسين حدثنا يحيى، قلت: وعلي بن الحسين هذا هو ابن الجنيد، فحكمه المذكور أراد به هذا الحديث.

صدوق، إلا أن عنده مناكير، وعقبة بن نافع هذا مصري، تفرّد عنه ابن وهب، وفيه نظر.

٧ — مُرْسَل إبراهيم بن المغيرة

أخرجه ابن أبي شيبة ٢٣٧/١٣ عن أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن إبراهيم بن المغيرة — أو: ابن أبي المغيرة — قال: قال رسول الله ﷺ: «طوبى للغرباء».

قيل: ومن الغرباء؟

قال: «قوم يصلحون حين يفسد الناس».

قلت: وإسناده ضعيف، إبراهيم بن المغيرة هذا، قال أبو حاتم: «مجهول» (جرح ١/١/١٣٦).

قلت: وهو من تبع الأتباع، إنما يروي عن القاسم بن محمد، فهو إسناده معضل.

والحديث رواه سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد رفعه.

«إنَّ الإسلامَ بدأ غريباً، وسيَعُودُ غريباً، فطوبى للغرباء».

فقل يا رسول الله، من الغرباء؟

قال: «الذين يصلحون إذا فسَدَ الناسُ».

أخرجه هناد في «الزهد» رقم (١٢٤٥) حدثنا قبيصة عن سفيان فأسقط سفيان منه ذكر إبراهيم بن المغيرة، فهي علة أخرى.

الفصل الثالث

جملة القول في طرق هذا الحديث وألفاظه

بعد البسط السابق لطرق هذا الحديث والكلام عليها، يتبين لك أنها على هذا النحو:

١ — طريق صحيحة.

٢ — طريق سالحة.

٣ — طريق ضعيفة.

٤ — طريق ساقطة، أو واهية.

والنوعان الأول والثاني صالحان في الشواهد، والنوع الرابع لا يُستشهد به ولا كرامة، وأما النوع الثالث فهو في الأصل: إما أن يكون أقرب إلى الصلاحية، كضعف المرسل لأجل الإرسال، أو حديث من خفف ضبطه فغلب على حديثه الغلط، وإما أن يكون أقرب إلى الترك والطرح، كأحاديث النوع الرابع، ويدخل فيه ما كان شاذاً أو منكراً، وما حكمت عليه بالضعف المجرد في هذا الكتاب فإنه صالح للاعتبار، يصلح للشواهد.

★ فجملة:

«إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء».

وردت من أكثر من عشرة طرق، جميعها سالحة، وهي على هذا النحو:

١ — طرق صحيحة:

من حديث أبي هريرة، وابن مسعود، وابن عمر.

٢ — طرق سالحة (ويدخل فيها ما هو حسن الإسناد، أو فيه لين يسير).

من حديث سعد بن أبي وقاص، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك.

٣ - طرق ضعيفة:

من حديث أبي سعيد الخدري، وأبي عثمان بن سَنة مرسلاً، والحسن مرسلاً، وشريح بن عبيد معضلاً (وليس عنده: فطوبى للغرباء)، ويحيى بن سعيد الأنصاري معضلاً.

قلت: وهذه الطرق كافية لإثبات تواتر هذه الجملة من الحديث وأما بقية الطرق لهذه الجملة فهي من النوع الرابع المطروح.

★ وجملة:

«طوبى للغرباء».

وردت أيضاً منفصلة دون أول الحديث من طريق جماعة غير من ذكرت.

وهم:

عبد الله بن عمرو، والمطلب بن عبد الله بن حنطب مرسلاً، وبكر بن عمرو المعافري معضلاً، وإبراهيم بن المغيرة معضلاً أيضاً، وأسانيداً صالحة للاعتبار.

★ تفسير الغرباء:

أما تفسير الغرباء في الحديث، فاختلفت الروايات فيه، وبعض الطرق لم يرد فيها التفسير أصلاً، فلذا لا يُعدُّ شيء من ذلك متواتراً، خاصة وأن أكثرها بأسانيد غير قائمة، وهي على هذا التفصيل:

١ - «النزاع من القبائل» وفي رواية: «نوازع الناس».

وهذه اللفظة أصح ما ورد في تفسير الغرباء مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وهي من حديث ابن مسعود وحده.

٢ - «الذين يصلحون حين يفسد الناس».

وهذا التفسير ورد من عدة وجوه، جميعها لا تخلو من ضعف، وبعضها واهٍ إلا أن مجموع ما فيه لين وضعف محتمل منها يشدُّ بعضه بعضاً.

وفي حديث أبي الدرداء وغيره زيادة: «.. ولا يُمارونَ في دين الله، ولا يكفرون أهل القبلة بذنب» وهي زيادة واهية جداً.

٣ — «ناسٌ صالحون قليلٌ في ناسٍ سوءٍ كثيرٍ، مَنْ يعصيهمْ أكثرُ ممَّن يُطيعهَمْ».

وردت من حديث عبد الله بن عمرو وحده، وإسنادها لين لذاته، لا يصلح للاحتجاج.

٤ — «الفرّارون بدينهم يبعثهم الله عزَّ وجلَّ يومَ القيامة مع عيسى بن مريم عليه السلام».

وردت من حديث عبد الله بن عمرو وحده، وإسنادها ضعيف.

٥ — «الذين يزيدون إذا نقص الناس».

من حديث المطلب بن حنطب مرسلًا.

٦ — قالوا: يا رسول الله، كيف يكون غريباً؟ قال: «كما يقال للرجل في حيّ كذا وكذا: إنَّه لغريب».

من حديث الحسن مرسلًا.

٧ — «الذين يمسكون بكتاب الله حين يُترك، ويعلمون بالسنة حين تُطفأ».

من حديث بكر بن عمرو المعافري معضلاً.

٨ — «الذين يُحيون سنتي من بعدي ويعلمونها عباد الله».

من حديث عمرو بن عوف بإسناد واهٍ.

فمحصل هذا: أنَّ جميع ما سقته من تفسير الغرباء لا يثبت منه شيء عن النبي ﷺ سوى التفسيرين الأولين.

★ الألفاظ الزائدة في بعض الروايات السالفة:

١ — «... المتمسك يومئذ بسنتي كالقابض على الجمر».

من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف.

٢ — «...ألا لا غربة على مؤمن ما مات مؤمناً».

من حديث عبد الله بن عمرو بإسناد ضعيف.

٣ — «... وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحيّة في جحرها».

وهذه زيادة صحيحة، وردت من حديث ابن عمر عند مسلم وغيره، وسعد ابن أبي وقاص بسند حسن، وابن سنّة بإسناد ساقط، ولها شاهد من حديث أبي هريرة لم أسقه في هذا الكتاب.

٤ — «إنّ الدين ليأرز إلى الحجاز كم تأرز الحيّة إلى جحرها، وليعقلنّ الدين في الحجاز معقل الأروية من رأس الجبل...».

من حديث عمرو بن عوف بسند واهٍ.

٥ — «... والذي نفسي بيده لينحازنّ الإيمان إلى المدينة كما يحوز السيل الدّمّن».

من حديث عبد الرحمن بن سنّة بسند ساقط.

٦ — «...ألا لا غربة على المؤمن، ما مات مؤمن في غربّة غابت عنه فيها بواكيه، إلّا بكّت عليه السماء والأرض» ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩] ثم قال: «إنهما لا ييكيان على الكافر».

من حديث شريح بن عبيد معضلاً.

★ أحاديث في الباب ليس لها ما يشدّها:

١ — حديث أبي موسى الأشعري المذكور برقم (١٤).

٢ — حديث رجل من الصحابة المذكور برقم (١٧).

٣ — حديث عليّ بن أبي طالب المذكور برقم (١٨).

الفصل الرابع

ضبط متن هذا الحديث وتفسير غريب ألفاظه

اقتصرتُ في هذا الفصل على بيان ما ثبت من ألفاظ هذا الحديث التي هي الغاية من إفراده بهذا الجزء.

قوله **﴿صَلَّى﴾**:

«إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيباً وَسَيَعُودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

قيل: وَمَنْ الْغُرَبَاءُ؟

قال: «النَّزَاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ» وفي رواية: «نَوَازِعُ النَّاسِ».

وفي التفسير الآخر:

قيل: وَمَنْ هُمْ يَارَسُولَ اللَّهِ؟

قال: «الَّذِينَ يَصْلَحُونَ حِينَ يَفْسُدُ النَّاسُ».

قوله «الْإِسْلَامُ»:

أَرَادَ جُمْلَةَ الدِّينِ، وَهُوَ الْمَتَبَادِرُ إِلَى الْفَهْمِ حَالِ الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ جَاءَ بِهَذَا

اللفظ: «إِنَّ الدِّينَ» فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ.

وقوله «بَدَأَ»:

قَدْ ضُبِطَ بِهَمْزٍ فِي آخِرِهِ، مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «الصَّحِيحِ»

وغيره.

قال النووي: «كَذَا ضَبَطَهُ (بَدَأَ) بِالْهَمْزِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ» (شرح مسلم

١٧٦/٢).

قلت: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِالْأَلْفِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: بَدَأَ الشَّيْءُ، أَي: ظَهَرَ، لَكِنْ

الأول أصحّ، لأجل أنه قال: «وسيعود» والذي يناسب العود إنّما هو الابتداء لا البدو.

قال الرافعي في «تاريخ قزوين» ١/١٣٩: «وقد يسبق إلى اللفظ (بَدَأَ) بالهمزة، لأنّه ذكر العَوْدَ على الأثر، والابتداء والإعادة متقابلان، يقال: بَدَأَ بالشيء، وابتدأ».

وقوله «غريباً»:

من الغرب، والغربة، وهو: التنحي عن الوطن، أو الأهل.

وهو: الاغتراب، والتَّغَرُّب.

تقول منه: تَغَرَّبَ، واغْتَرَبَ.

وتقول في الفاعل: رجلٌ غُرِبَ وغريبٌ، وغريبة للمؤنث، وجمعه: الغرباء.

ويقال: رجل غريبٌ: أي ليس من القوم، ورجل غريبٌ: بعيد عن وطنه،

ورجالٌ غرباء: أي أباعد.

قال طهمان بن عمرو الكلابي:

وإني والعَبَسِي في أرضٍ مَذْجَحٍ غريبانِ، شَتَى الدَّارِ مختلفانِ

فشبه النبي ﷺ الإسلام في أول أمره بالوحيد يكون في القوم وليس منهم، لقلة أتباعه بين أهل الباطل.

قال ابن الأثير: «كَانَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ كَالْغَرِيبِ الْوَحِيدِ الَّذِي لَا أَهْلَ لَهُ عِنْدَهُ، لِقَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ» (نهاية ٣/٣٤٨).

وقال الطحاوي: «الإسلامُ دَخَلَ عَلَى أَشْيَاءَ لَيْسَتْ مِنْ أَشْكَالِهِ، فَكَانَ بِذَلِكَ مَعَهَا غَرِيباً لَا يُعْرَفُ، كَمَا يُقَالُ لِمَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ لَا يَعْرِفُونَهُ: إِنَّهُ غَرِيبٌ بَيْنَهُمْ» (مشكل الآثار ١/٢٩٩).

وقوله «وسيعود غريباً كما بَدَأَ».

من العَوْد: وهو الرجوع.

فأخبر أنّ الإسلام سيرجع إلى الصفة التي كان عليها ابتداءً، وهي اغتراب

أَهْلُهُ بِقَلَّتْهُمْ بَيْنَ أَهْلِ الْبَاطِلِ.

قال الآجري الحافظ: «معناه — والله أعلم — إِنَّ الْأَهْوَاءَ الْمُضِلَّةَ تَكْثُرُ، فَيُضِلُّ بِهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَيَبْقَى أَهْلُ الْحَقِّ الَّذِينَ هُمْ عَلَى شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ غُرَبَاءَ فِي النَّاسِ» (الغرباء ص: ٢٤ — ٢٥).

وقوله «فطوبى للغرباء».

هي كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ [الرعد: ٢٩].

وقد اختلفت في ذلك ألفاظ المفسرين على أقوال:

الأول: فَعَلَى مِنَ الطَّيِّبِ، والمعنى: العيش الطيب لهم.

الثاني: نُعْمَى، أو: نِعَمَ مَا لَهُمْ.

الثالث: حُسْنَى.

الرابع: غِبْطَةٌ.

الخامس: فَرَحٌ وَقَرَّةٌ عَيْنٍ.

السادس: خَيْرٌ، ومنه قول الرجل: طوبى لك: أي أصبت خيراً.

السابع: اسم من أسماء الجنة.

الثامن: اسم شجرة في الجنة.

ورُوِيَ في هذا المعنى الأخير أحاديث مرفوعة، أسانيدُها ضِعَافٌ، لكنَّ مجموعها يدلُّ على أنَّ لهذا التفسير أصلاً.

وبأدنى تأمل يظهر لك أنَّ هذه الأقوال جميعاً غير متخالفة ولا متعارضة، إذ أنَّ جميعها راجعة إلى معنى الفوز والنجاة ونيل مرضاة الله ورحمته.

فالمعنى: أنَّ الغُرباءَ بدينهم بين الناس هم أسعد الخلق برحمة الله ورضوانه وجنته، جزاء ما يُلاقون في ذاتِ الله.

تفسير النبي ﷺ لـ «الغرباء»:

قوله «النزاع من القبائل»:

جَمَعَ نَزِيع، وهو: الغريب الذي قد نُزِعَ من أهله وعشيرته (غريب الحديث للخطابي ١/١٧٥).

قال الخطابي: «وُتِرَى — والله أعلم — أنه أراد بذلك المهاجرين الذين هجروا ديارهم وأوطانهم إلى الله عز وجل» (غريب ١/١٧٦ ونحوه قال البيهقي في الزهد ص: ١٥١).

قلت: وهذه الصفة هي التي كان عليها أتباع النبي ﷺ في أول الإسلام، كان أحدهم ينزع من الأهل والعشيرة والوطن ليلحق برسول الله ﷺ ويسعد باتباعه، وهي ذاتها الصفة التي يكون عليها أهل الحق في آخر الزمان حين تتجارى الفتن بالناس: فتن الشبهات، وفتن الشهوات، فيهجرونها وأهلها، مفارقين الأقارب والأباعد حين لا يجدون على الحق نصيراً ولا معيناً وبهذا ترى مناسبة هذا التفسير للغرباء للتفسير الوارد في الرواية الأخرى:

«الذين يصلحون حين يفسد الناس».

فَهُمُ النّازِعُونَ مِنَ الْأَهْلِ وَالْأَوْطَانِ، الْفَارُّونَ بِدِينِهِمْ لِفَسَادِ النَّاسِ. ويتأكد وصف الغربة حين يكونون بين أهل الفساد متميزين بصلاحهم، قد خالطوهم بأجسادهم، وزايلوهم بأعمالهم.

وبهذا ينتهي ما قصدناه بهذا الجزء.

والله تعالى المسؤول أن يغفر الزلل، ويبارك في هذا اليسير من العمل، هو حسبي ونعم الوكيل.

الفهارس

- أ — فهرس القواعد والفوائد الحديثة
- ب — فهرس الجرح والتعديل
- ج — فهرس الموضوعات

أ — فهرس القواعد والفوائد الحديثية

الصفحة

- ١٢ إختلاف الراوي الضعيف في الحديث يزيده ضعفاً
- ١٨ مجرد إطلاق وصف التدليس لا يردّ به ما عنعنه الموصوف به حتى يغلب على حديثه، أو يقع في الحديث المعين
- ١٨ عنعنة أبي إسحاق السبيعي محمولة على الإتصال حتى يثبت تدليسه
- ١٩ الوصف بالإختلاط لا يردّ به حديث الراوي ما لم يفحش منه
- ٢٥ بطلان القول بتساهل الترمذي في التصحيح والتحسين
- ٢٥ إختلاف الأئمة في التضعيف والتصحيح كإختلافهم في التعديل والتجريح
- ٢٧ قد تكون رواية الإمام الناقد عن راوٍ ما تعديلاً له
- ٢٨ — ٢٧ ، ٢٥ الترمذي خريج البخاري وهو على طريقته في النقد
- ٢٨ — ٢٦ الجرح المبيّن السبب مقدم على التعديل
- ٣١ الموقوف لا يقوي المرفوع إلّا إذا كان مما لا مجال للرأي فيه
- ٤٦ شريح بن عبيد لم يسمع من أحد من الصحابة
- ٤٩ الطرق الواهية لا يستشهد بها
- ٤٩ ما كان ضعفه محتملاً كالإرسال أو خفة راويه صلح للإعتبار
- ٤٩ ما اشدت ضعفه أو كان شاذاً أو منكراً لا يعتبر به

ب - فهرس الجرح والتعديل

الصفحة

- أ -

٤٨	إبراهيم بن المغيرة - أو ابن أبي المغيرة -
٢٤	أحمد بن صالح المصري
٤١	أحمد بن منصور بن يوسف الواعظ الصوفي
٣٧	إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة
١٤ - ١٣	إسماعيل بن أبي أويس
٣٧	إسماعيل بن عياش

- ب، ث -

١٢	بكر بن سليم الصواف
٤٧	بكر بن عمرو المعاقري
١٣	ثور بن زيد الديلي

- ج، ح -

٢٩	جندب بن عبد الله
٣٢	حكامة بنت عثمان بن دينار
٤١	حمزة بن محمد الجعفري الصوفي
٢٤	حميد بن زياد أبو صخر الخراط

- د، ز -

١٣	درهم أبو إسحاق الفصيل
١٥	زكريا بن عدي
٤٤	زهير بن محمد التميمي

— س —

٣١	سعد بن سنان
٣٠ ، ١٤	سفيان بن وكيع
٣٩	سليمان بن أحمد الواسطي
٣٣	سليمان بن سلمة الخبائري
٣٠	سليمان بن هرمز
٣١	سنان بن سعد
١٥	سهل بن عثمان
٤٣	أبو سيار: محمد بن عبد الله بن المستورد

— ع —

٣٢	عباد بن منصور
١٤ — ١٣	عبد الله أبو أويس المدني
٤٣	عبد الله بن محمد بن إسحاق أبو محمد البزاز
٤٣	عبد الله بن محمد بن مندوية
٤١	عبد الواحد بن أحمد الهاشمي الصوفي
١٥	عبدان: عبد الله بن أحمد الجواليقي الأهوازي
٣٦	عبيس بن ميمون
٣٢	عثمان بن دينار
٤٣	أبو عثمان بن سَنَّة
٣٠	عثمان بن عبد الله بن أوس
٣٢	عثمان بن عبد الله الأموي
٣٨	عطية بن سعد العوفي
٤٠	علقمة المزني
١٣	علي بن عاصم الواسطي
١٥	عمر بن حفص بن غياث

١٣	عمر بن شيبه
١٨	عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبعي
٤٥	عمرو بن أبي عمر
٤١	علان بن يزيد الدينوري الصوفي
٢٣	أبو عياش — عن جابر

— ك، ل —

٢١	كوثر بن حكيم
٢٨ — ٢٦	كثير بن عبد الله بن عمرو المزني
٣٤	كثير بن مروان الشامي
٢٠	ليث بن أبي سليم

— م —

٤٥	المبارك بن فضالة
١٦	محمد بن آدم المضيصي
١٣	محمد بن سعد
٤٣	محمد بن عبد الله بن المستورد أبو سيار
١٧	محمد بن عبد العزيز الواسطي
١٤	محمد بن العلاء أبو كريب
٣٢	محمد بن قيس — عن أنس —
٤٥	المطلب بن عبد الله بن حنطب
٣٤	مؤمل بن سعيد الرحبي
١٣	موسى بن ميسرة الديلي
٣٨	ميمونة — جدة يوسف بن سليمان —

— ن، ي —

٤٨ — ٤٧	نعيم بن حماد
---------	--------------

يحيى بن حمزة — شامي —

يحيى بن طلحة اليربوعي

يحيى بن المتوكل أبو عقيل

يوسف بن سليمان

يوسف بن منازل

٣٧

٤٦

٢٢ — ٢١

٣٨

١٥

ج — فهرس الموضوعات

الصفحة

٧

مقدمة

٩

إبتداء الكتاب

الفصل الأول

المسانيد

١١ — ٤١

- ١١ — ١ حديث أبي هريرة
- ١٤ — ٢ حديث عبد الله بن مسعود
- ٢٠ — ٣ حديث عبد الله بن عمر
- ٢٢ — ٤ حديث جابر بن عبد الله
- ٢٣ — ٥ حديث سعد بن أبي وقاص
- ٢٤ — ٦ حديث عمرو بن عوف المزني
- ٢٨ — ٧ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص
- ٣١ — ٨ حديث أنس بن مالك
- ٣٣ — ٩ حديث واثلة بن الأسقع
- ٣٤ — ١٠ حديث أبي الدرداء وأبي أمامة وواثلة وأنس
- ٣٦ — ١١ حديث سلمان الفارسي
- ٣٦ — ١٢ حديث عبد الرحمن بن سنان
- ٣٨ — ١٣ حديث أبي سعيد الخدري
- ٣٨ — ١٤ حديث أبي موسى الأشعري
- ٣٩ — ١٥ حديث عبد الله بن عباس
- ٣٩ — ١٦ حديث سهل بن سعد

- ٤٠ — ١٧ — حديث رجل من الصحابة
٤٠ — ١٨ — حديث علي

الفصل الثاني

المراسيل

٤٣ — ٤٨

- ٤٣ — ١ — مرسل أبي عثمان بن سة
٤٤ — ٢ — مرسل المطلب بن عبد الله بن حنطب
٤٥ — ٣ — مرسل الحسن البصري
٤٦ — ٤ — مرسل مجاهد بن جبر
٤٦ — ٥ — مرسل شريح بن عبيد الحضرمي
٤٧ — ٦ — مرسل بكر بن عمرو المعافري
٤٨ — ٧ — مرسل إبراهيم بن المغيرة

الفصل الثالث

جملة القول في طرق هذا الحديث وألفاظه

٤٩ — ٥٢

— حديث الغربة متواتر دون جملة «فطوبى للغرباء»

٥٠ فهي صحيحة فقط

الفصل الرابع

ضبط متن هذا الحديث وتفسير غريب ألفاظه

٥٣ — ٥٦

